قياس أثر الأتفاقيات الأطارية على المسؤولية الاجتماعية للشركات دراسة تحليلية لمحور تنازع القوانين

الباحث / طيبة حبيب ظاهر محيسن

باشراف / أ.م.د. نظام جبار طالب

الملخص:

تتبلور اهميه المسؤولية الاجتماعية للشركات انطلاقا من حقيقة متفق عليها في ان الشركات التجاريه والاقتصادية الماليه الوطنية منها والدولية ليست بشركات خيرية، وان غايتها الاولى تحقيق اكبر عائد من الربح ، وانطلاقا من هذا تكونت فكره وجوب تنبيه الشركات بمسؤوليتها الاجتماعية والاخلاقية حتى لا يكون تحقيق الربح ناتجا عن امور غير مقبولة من الناحيتين القانونيه والاخلاقية. ومن هنا تسعى هذه الدراسه الى معالجه المسؤوليه الاجتماعية للشركات الاجنبيه ولكن من جانبها القانوني ، وما يولده وجود مثل هذه الشركات من تنازع للقوانين في الدوله المضيفه .حيث وان من المعروف تكتسب قواعد تنازع القوانين اهميه خاصه بزياده التبادل في العلاقات عبر الدول، وفي وقتنا الحاضر تبرز اهميه دراسه القانون الواجب التطبيق على الشركات عابره الحدود بازدياد واتساع صور العلاقات الدوليه وانطلاقا من هنا فان هذه الدراسه تتميز بتفردها في معالجه القانون واجب التطبيق في المنازعات الناشئه عن اخلال هذه الشركات لما الزمته بها الالتفاقيات الدوليه والقوانين الداخليه للدوله المضيفه واقصد هنا التزامها تجاه المجتمع الكائنه فيه ، ومن مظاهر المسؤولية الاجتماعية للشركات في هذا المقام قيام الشركات ببناء المساجد والمدارس والمراكز الطبية و آبار لمياه وغيرها من المشروعات الاغاثية والخيرية، تنظيم إدارة الأعمال طبقا للمبادئ و القواعد الأخلاقية السائدة في المجتمع حماية البيئة وتطويرها وحماية الموارد الأساسية كالمياه والغابات والحياة البرية والتربة مكافحة الفساد و الرشوة والتزام حقوق الإنسان و مساعدة العمال في تحقيق مكاسب اقتصادية واجتماعية. وانطلاقا من حقيقه وجود اخلال من قبل هذه الشركات باالتزامها تجاه المجتمع (علما ان تعبير التزام كان وما زال محل جدال بين الفقهاء) وهذا ما سنبحثه ان شاء الله .كان لابد لنا من معالجه مثل هذا الجانب الحيوي اذا غالبا ما يتجاهل شراح القانون الدولي الخاص قرأنا لهم هذا الموضوع